



2026 sept; 22(3)415-439

بسم الله الرحمن الرحيم

Omdurman Islamic University Journal for
Human Sciences (OIUJ)-(HUSC)

مجلة جامعة أم درمان الإسلامية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

<https://journal.oiu.edu.sd/index.php/oij>

<https://doi.org/10.52981/oijhs.v22i3.3780>



ISSN: 5361-1858

ربيع الأول 1448 هـ

محددات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في بيئة الأعمال الحديثة

دراسة حالة: (دراسة حالة المصارف التجارية العاملة بالسودان)

**Determinants of Social Responsibility Accounting Disclosure in Modern Business
Environments** Study case: (Commercial Banks Operating in Sudan)

وثام عوض الطيب عبد الرحيم¹ . د. رضوان النيل كندة²

¹ كلية الدراسات العليا - جامعة النيل الأزرق - السودان

² أستاذ المحاسبة المشارك - كلية الاقتصاد، جامعة النيل الأزرق - السودان

للاستشهاد بهذا المقال :-

وثام عوض الطيب عبد الرحيم . د. رضوان النيل كندة، محدّدات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في بيئة الأعمال الحديثة دراسة حالة: (دراسة حالة المصارف التجارية العاملة بالسودان)، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

ISSN: 3122-5640

<https://doi.org/10.52981/oijhs.v22i3.3780>

المستخلص :

يتناول هذا البحث "محددات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في بيئة الأعمال الحديثة، دراسة حالة المصارف التجارية العاملة بالسودان" يهدف البحث إلى تحديد أثر الخصائص المالية والتشغيلية، والمتمثلة في حجم المصرف والربحية، على مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، إلى جانب تقييم أثر المحددات الحوكمية والتنظيمية، والمتمثلة في تركيبة مجلس الإدارة والتشريعات والضغوط التنظيمية، على مستوى الإفصاح المحاسبي الاجتماعي، تتبع أهمية البحث من إسهامه في إثراء الأدبيات المحاسبية المتعلقة بمحددات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البيئة المصرفية السودانية، وتوفير إطار يساعد الإدارات المصرفية والجهات الرقابية على تعزيز الشفافية وجودة الإفصاح الاجتماعي. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع البيانات الأولية باستخدام الاستبانة، إلى جانب تحليل محتوى التقارير المالية للمصارف التجارية، وبلغت عينة الدراسة 45 مفردة من موظفي المصارف التجارية العاملة بمدينة الدمازين، وتم تحليل البيانات باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والانحدار

الخطي واختبارات الفرضيات. وأظهرت النتائج وجود أثر موجب ودال إحصائيًا للخصائص المالية والتشغيلية على مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، وبناءً على ذلك، دعمت النتائج الفرضيتين الرئيسيتين للدراسة، وأكدت أهمية خصائص المصرف من جانب، والحوكمة والتشريعات والضغوط التنظيمية من جانب آخر، في تعزيز الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية. وأوصى البحث بتطوير أطر محاسبية مصرفية موحدة لتنظيم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وتعزيز التشريعات المصرفية الملزمة بالإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية والبيئية، وتدريب العاملين على إعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية، وتفعيل دور الجهات الرقابية في متابعة جودة الإفصاح الاجتماعي واستمراريته.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، المسؤولية الاجتماعية، الحوكمة، الخصائص المالية والتشغيلية، المصارف التجارية السودانية.

Abstract:

This study investigates the determinants of accounting disclosure of social responsibility in the modern business environment, with particular reference to commercial banks operating in Sudan. Specifically, the study examines the effect of financial and operational characteristics, namely bank size and profitability, on the level of social responsibility accounting disclosure. It also assesses the influence of governance and regulatory determinants, including board composition, legislation, and regulatory pressures, on the extent of such disclosure. The study contributes to the accounting literature by providing empirical evidence on the determinants of social responsibility disclosure within the Sudanese banking sector and by developing insights that may assist bank management and regulatory authorities in enhancing transparency and the quality of social responsibility reporting. A descriptive-analytical research design was employed. Primary data were collected through a structured questionnaire, complemented by content analysis of the financial reports of commercial banks. The study sample comprised 45 employees of commercial banks operating in Damazin. Data were analyzed using descriptive statistics, including arithmetic means, standard deviations, and percentages, as well as linear regression analysis and statistical tests of the research hypotheses. The findings indicate that financial and operational characteristics have a positive and statistically significant effect on the level of accounting disclosure of social responsibility. The results further support the two main hypotheses of the study, highlighting the importance of bank-specific characteristics, as well

as governance mechanisms, legislation, and regulatory pressures, in enhancing social responsibility accounting disclosure. The study recommends the development of unified banking accounting frameworks for regulating social responsibility disclosure, strengthening mandatory regulatory requirements for reporting social and environmental activities, enhancing employees' capabilities in preparing social responsibility reports, and reinforcing the role of regulatory authorities in monitoring the quality, consistency, and continuity of social responsibility disclosure.

Keywords: Accounting Disclosure, Social Responsibility, Governance, Financial and Operational Characteristics, Sudanese Commercial Banks.

مقدمة الدراسة :

أصبحت المسؤولية الاجتماعية من الموضوعات المهمة في الفكر المحاسبي والإداري المعاصر، نتيجة لتزايد اهتمام أصحاب المصلحة بمدى التزام المؤسسات بأدوارها الاجتماعية والبيئية، إلى جانب أدائها المالي. وفي هذا الإطار، يمثل الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وسيلة مهمة لتعزيز الشفافية والمساءلة، وتوفير معلومات تساعد أصحاب المصلحة على تقييم الممارسات الاجتماعية والبيئية للمؤسسات. وتزداد أهمية هذا الإفصاح في القطاع المصرفي نظرًا للدور الذي تؤديه المصارف التجارية في دعم النشاط الاقتصادي والتنمية وخدمة المجتمع.

وعلى الرغم من أهمية الإفصاح الاجتماعي، فإن مستواه قد يختلف بين المصارف نتيجة تأثره بمجموعة من العوامل المالية والتشغيلية والحوكومية والتنظيمية. ومن هنا تتمثل مشكلة الدراسة في الحاجة إلى تحديد العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية العاملة بالسودان، وبصفة خاصة مدى تأثير حجم المصرف وربحيته، وكذلك تركيبة مجلس الإدارة والتشريعات والضغوط التنظيمية، في مستوى هذا الإفصاح.

وتتمثل الفجوة العلمية في الحاجة إلى مزيد من الأدلة التطبيقية التي تربط بصورة متكاملة بين الخصائص المالية والتشغيلية والمحددات الحوكومية والتنظيمية ومستوى الإفصاح الاجتماعي في البيئة المصرفية السودانية، بما يسهم في إثراء الأدبيات المحاسبية العربية في هذا المجال.

ولمعالجة هذه المشكلة، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وجمعت البيانات الأولية بواسطة الاستبانة، إلى جانب تحليل محتوى التقارير المالية للمصارف التجارية. وبلغت عينة الدراسة 45 مفردة من العاملين بالمصارف التجارية بمدينة الدمازين، واستخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والانحدار الخطي واختبارات الفرضيات لتحليل البيانات واختبار العلاقات بين متغيرات الدراسة.

مشكلة الدراسة :

تواجه بيئة الأعمال الحديثة تحديات معقدة تتطلب التقدير الدقيق للمحددات المؤثرة على الإفصاح. السؤال الرئيس : ما هي محددات الإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية العاملة في السودان؟

الأسئلة الفرعية :

● هل تؤثر الخصائص المالية والتشغيلية (حجم المصرف، الربحية) على مستوى الإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية؟

● هل تؤثر المحددات الحوكمية التنظيمية (تركيبه مجلس الإدارة، القوانين) على مستوى الإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية؟

أهداف البحث :

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الاهداف الآتية :

● تحديد أثر الخصائص المالية والتشغيلية للمصارف التجارية على مستوى الإفصاح المحاسبي عن ابعاد المسؤولية الاجتماعية.

● تقييم دور المحددات الحوكمية والتنظيمية والتشريعية في تحسين جوده الإفصاح المحاسبي الاجتماعي في بيئة الأعمال السودانية.

● تقديم توصيات عملية للجهات الرقابية والمصرفية بالسودان لتطوير الاطر المحاسبية المنظمة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

أهمية الدراسة :

الأهمية العلمية :

● الاسهام في اسراء المكتبة المحاسبية العربية بأدبيات حديثه تتناول محددات الإفصاح الاجتماعي في البيئات النامية والتنافسية.

● توفير نموذج نظري ومحاسبي يربط بين محددات الحوكمة والخصائص المالية ومستوى التقرير المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

الأهمية العملية :

● تزويد الادارات العليا للمصارف التجارية بالسودان برؤيه واضحة حول العوامل والمحددات المحفزة لرفع مستوى الشفافية والإفصاح.

● مساعده الجهاز التنظيمية والرقابية مثل بنك السودان المركزي ومجلس تنظيم مهنة المحاسبي في صياغة معايير وارشادات ملزمة للإفصاح البيئي والاجتماعي.

فرضيات الدراسة :

- بناء على مشكله الدراسة واسئلتها الفرعية سوف يتم اختبار الفرضيات التالية لتحقيق اهداف البحث
- الفرضية الأولى: يوجد أثر دلالة إحصائية للخصائص المالية والتشغيلية (حجم المصرف، الربحية) على مستوى الإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية العاملة بالسودان.
 - الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمحددات الحوكمية والتنظيمية (تركيبه مجلس الإدارة، التشريعات، والضغوطات التنظيمية) على مستوى الإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية العاملة بالسودان.

منهجه الدراسة :

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الموضوع حيث سيتم جمع البيانات الأولية عن طريق استبانة توزع على العينة المستهدفة المحاسبين المراجعين الداخليين المحللين الماليين بالمصارف الى جانب استخدام اسلوب تحليل المحتوى للتقارير المالية الثانوية للمصارف التجارية لقياس مستوى الإفصاح السعودي ومعالجه البيانات احصائيا باستخدام حزمه البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية

حدود البحث :

الحدود المكانية: المصارف التجارية العاملة بالسودان.

الحدود الزمانية: 2026 :

الحدود الموضوعية: دراسة محددات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية العاملة بالسودان.

الحدود البشرية: الموظفين العاملين في المصارف التجارية العاملة في السودان.

محاور الدراسة:

المحور الأول: الدراسات السابقة.

المحور الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

المحور الثالث: محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

المحور الرابع: الدراسة الميدانية وتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

المحور الأول: الدراسات السابقة:

دراسة: (استخدام محاسبة المسؤولية الاجتماعية كأداة للرقابة بالمؤسسات الاقتصادية .

تمثلت مشكلة الدراسة الأسئلة الآتية: في ما دور استخدام محاسبة المسؤولية الاجتماعية كأداة للرقابة في المؤسسات الاقتصادية وهل يمكن استخدام محاسبة المسؤولية الاجتماعية كأداة للرقابة، كما كان هنالك عدة

فرضيات منها: يمكن استخدام محاسبة المسؤولية الاجتماعية كأداة للرقابة بهدف توفير نظام للمراقبة التكاليف والمنافع الاجتماعية. تجلت أهمية الدراسة في تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية ودورها في الرقابة والسعي لبيان الفوائد التي من الممكن تحقيقها من واقع نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الرقابة من خلال تحليل وقياس التكاليف والمنافع الاجتماعية والإفصاح عنها وعرض واقع التطبيق العملي لنظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة. أوصت الدراسة بتفعيل أساليب ورقابة وقياس الأداء الاجتماعي بالمؤسسات الاقتصادية مما ينسجم مع محاسبة المسؤولية الاجتماعية والعمل على توعية المدراء والمسيرين بأهمية الإفصاح عن المؤشرات البيئية والاجتماعية لزيادة مصداقية القوائم المالية. (مسعود خالد ويونس قطاني 2020م)

دراسة: (الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية)

انحصرت المشكلة الرئيسية في ما مدي إفصاح البنوك السعودية عن مسؤوليتها الاجتماعية وذلك وفقا لمؤشر المسؤولية الاجتماعية، كما هدفت الدراسة إلى قياس إفصاح البنوك السعودية عن عناصر المسؤولية الاجتماعية، وتتبع أهمية الدراسة في المملكة العربية السعودية بسبب التمدد الكبير والمتسارع لدور منظمات قطاع الأعمال المصرفية على وجه الخصوص في تعزيز الاقتصاد السعودي، أهم النتائج نسبة إفصاح البنوك تفاوتت من بنك لآخر كما تفاوتت نسبة إفصاح البنك نفسه من سنة لآخر، أوصت الدراسة بضرورة إصدار معيار استرشادي يتعلق بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الهيئات المهتمة بالإفصاح كهيئة سوق المال أو مؤسسة النقد أو الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ووضع محفزات حقيقية للمنشآت الملزمة بأداء مسؤوليتها الاجتماعية في المجالات المختلفة. (هباش والمالكي 2018م)

دراسة: (تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم)

تتلخص مشكلة الدراسة بعدم اهتمام الوحدات الاقتصادية العراقية بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية وعدم إدراكها أهميته وبالتالي عدم معرفتها بتأثيره في قرارات مستخدمي القوائم المالية، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية وبالتالي تحفيز هذه الوحدات نحو الاهتمام بصورة اكبر بما تقدمه من نفقات اجتماعية في قرارات مستخدمي القوائم المالية، تكمن أهميته الدراسة في الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية من قبل الوحدات الاقتصادية وأهمية الإفصاح عن المسؤولية

الاجتماعية في التأثير في قرارات مستخدمي القوائم المالية وأيضاً تقديم أسلوب مناسب للوحدات الاقتصادية لكي تتعرف على الكيفية التي يتم بها الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فرضت الدراسة عدد من الفروض منها يمكن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية كما توجد علاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وقرارات مستخدمي القوائم المالية، استنتجه الدراسة عدد من الاستنتاجات منها تعد محاسبة المسؤولية الاجتماعية من المواضيع الحديثة التي نالت اهتمام العديد من الدارسين والوحدات الاقتصادية وهذا دليل وعي هذه الجهات بأهمية هذا الموضوع، أوصت الدراسة بضرورة وجود معيار محاسبي يوجب على الوحدات الاقتصادية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية وإن تلزم الهيئات المشرفة على أسواق المال الوحدات الاقتصادية حتي تقوم بالإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية. (عنيزة وعلى 2010)

دراسة: (تحديات القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية البيئية 2018م):

تمثلت مشكلة الدراسة في ما هي التحديات التي تواجه عملية القياس والإفصاح المحاسبي عن محاسبة المسؤولية البيئية في المؤسسات، هدفت الدراسة إلى التعرف على المحاسبة البيئية والتحديات التي تحول دون تطبيقها فنظراً للدور الكبير لهل في الحفاظ على البيئة فقد أصبحت محل اهتمام الدارسين والمهنيين من أكاديميين وحكومات ومنظمات وقد حرصت المحاسبة البيئية من ظهورها على دمج البعد البيئي مع البعد الاقتصادي لآجل إنتاج قوائم وتقارير مالية ملمة بالأداء الكلي للمؤسسة مما تسمح بإعطاء نظرة مفصلة وواضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن المحاسبة البيئية تلعب دوراً هاماً في المؤسسات كونها أداة فعالة في دعم المركز التنافسي لها لأنها لازالت تواجه عدة صعوبات فيما يخص عملية القياس والإفصاح عنها، أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها القيام بمزيد من الأبحاث والدراسات في مجال المحاسبة البيئية وإصدار معايير خاصة بالمحاسبة البيئية نظراً لأهميته هذا النوع من المحاسبة. (مزيمش، عبد القادر، محمد 2018م).

المحور الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية:

مفهوم الإفصاح المحاسبي

- الإفصاح لغة: يعني الكشف أو الفصح عن كل ما يكشف عنه ويفصح ويفشي (البعلبكي، 2008).
- كما عرفة لغة احمد على الخضر بأنه الفصاحة وإذا قيل فصيح يعني بليغ والفصاحة تعني الكلام الواضح الفصيح (خضر، 2012: 52).

- والإفصاح في المحاسبة المالية والإدارية عرف بأنه المبدأ الراعي للتأكد من الحقائق الهامة ذات العلاقة ببيانات الموقف المالي للمنشآت ونتائج أعمالها وأيضاً كل البيانات إلى المستثمرين (عدنان، 2005).
- واعترافاً بأهمية الإفصاح المحاسبي وبدوره الكبير في أنه روح المنشأة المالية وأساس نجاحها فإنه إذا توفر سوف يوفر الثقة والطما نيئة بين جميع الأطراف عملاء وإدارة وعاملين وذلك من خلال ما تقوم به الجهات المعنية على الرقابة على الأعمال التي تقوم بها الشركات والمؤسسات المصرفية مع ضمان توفر المصرفية في التأمل المصرفي والإشراف عليها.
- وعرف أيضاً على أنه الكشف والبيان فيقال أفصح عن الشيء أي بيّنه وكشّفه أما محاسبياً وهو إرفاق إيضاحات مع القوائم المالية تبين فيها المعلومات التي تتطلب مفاهيم ومعايير المحاسبة المالية وأصول الممارسة المحاسبية ضرورة الكشف عنها وبيانها إلى مستخدمي القوائم المالية حتى توفر فهما أكثر للقوائم المالية، وبذلك يمكنها سرد بعض من التعريفات للمفهوم الإفصاح المحاسبي وهي: (العباس، فاتح، 2009: 3)
- الإفصاح هو عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية الخاصة بالمؤسسات للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك المنشآت، بمعنى أن تعرض المعلومات بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل (أبوزيد، 2005: 577).
- كما عرف الإفصاح المحاسبي بأنه عبارة عن عرض المعلومات الهامة للمستثمرين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المنشأة على تحقيق إرباح في المستقبل وقدراتها على تسديد التزاماتها (لطي، 2008: 66).
- وعرفه كاتب آخر الإفصاح في المحاسبة على أنه إظهار المعلومات المالية سواء الكمية أو الوصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة مما يجعل من القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية عن المشروع والتي لديها سلطة أو موارد محددة للحصول على المعلومات التي ترغبها وذلك بغرض تمكينهم من اتخاذ قرارات رشيدة تتعلق أساساً بالاستثمار في الشركة أو منح الائتمان لأي قرارات أخرى لها علاقة بالمشروع على أن يتم الإفصاح في الوقت المناسب ودون تأخير حتى لا تصبح المعلومات عديمة القيمة (فؤاد الدين وبهجت، 1986: 53).

أهداف الإفصاح المحاسبي: يهدف الإفصاح المحاسبي إلى تقديم معلومات إلى المستخدمين من أجل: (زعرور والسني، 2020: 49)

- وصف العناصر المعترفة بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية
 - وصف العناصر المعترف بها وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل الضرائب غير المعترف بها
 - توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر والاحتمالات للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها
 - تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات
 - تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة والمستقبلية
 - مساعدة المستثمرين لتقييم العائد على استثماراتهم.
- كما يمكن أن تكون أهداف الإفصاح المحاسبي في تأكيد أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية فقد ورد في البيان الأساسي لنظرية المحاسبة الصادر عن الجمعية الأمريكية للمحاسبين AAA (تعتبر المعلومات المحاسبية الوسائل الأساسية للإقلال من حالة عدم التأكد لدي المستخدمين الخارجيين إضافة إلى كونها وسائل أساسية لتقدير المؤسسة)

أنواع الإفصاح المحاسبي:

للافصاح المحاسبي عدة أنواع ويمكن تبويب الإفصاح على ثلاث مراحل كما يلي: (لطفي، 1998: 4)

- أولاً: الإفصاح المحاسبي من حيث النوع وينقسم إلى إفصاح وقائي وإفصاح إعلامي.
- ثانياً: الإفصاح المحاسبي من حيث الإلزام وينقسم إلى إفصاح اختياري وإلزامي.
- ثالثاً: الإفصاح المحاسبي من حيث الكمية ويشمل الإفصاح الكافي والعادل والكامل

أولاً: من حيث أنواع التقارير المفصح عنها:

وتتمثل في الاتي:

1. الإفصاح الوقائي: يحتوي هذا النوع من الإفصاح على المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها والوثوق فيها والتي تحتوي على قدر من الموضوعية بحيث تجعل من التقارير المالية حقيقة وذلك لحماية المستثمر العادي ذو الخبرة المحددة.

2. الإفصاح الإعلامي (التثقيفي): يتضمن الإفصاح عن المعلومات الإضافية من أجل توسيع معرفة مستخدمي القوائم المالية فهو يظهر إلى جانب المعلومات المحاسبية التي تنص على القوانين المختصة بالمعلومات المحاسبية التي يعتقد أنها ضرورية لإكمال عملية الإفصاح وجعلها ناجحة.

ثانيا: من حيث كمية وحجم المعلومات المفصح عنها: يتمثل في:

1. الإفصاح الكامل: وهو العرض الكامل لجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالتقارير المالية التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية والأنشطة التي تؤثر على مستخدمي التقارير المالية.
2. الإفصاح العادل: يقصد به الإفصاح عن كافة البيانات والمعلومات التي توجد في التقارير المالية والتي تساعد في توضيح الحالة المالية للوحدات الاقتصادية لكل مستخدمي التقارير المالية دون تحيز لفئة دون الأخرى.

3. الإفصاح الكافي: وهو الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية تحتوي التقارير المالية غير مضللة وواضحة

ثالثا: من حيث الإلزام (الالتزام بالمعلومات المفصح عنها) تحتوي على الآتي: (الرويتع، 2000: 11)

1. الإفصاح الإلزامي: هو الإفصاح الإلزامي الذي يتم في ضوء وجود الهيئات المعنية التي تصدر المعايير والتشريعات التي تحكم عملية إعداد التقارير المالية من حيث الكمية ونوع المعلومات المفصح عنها مع مراعاة ملائمة توقيت الإفصاح عن المعلومات
2. الإفصاح الاختياري: يقصد به الإفصاح غير المقنن الذي يتحقق دون إلزام من أي جهة أو وحدة اقتصادية بل هو اختياري في الإفصاح عن المعلومات.

الاعتبارات التي يجب مراعاتها في الإفصاح عن السياسات المحاسبية: (مطر، 2008: 48)

1. عند الالتزام بالفرضيات والمبادئ المحاسبية الأساسية وهي الاستمرارية الاتساق والاستحقاق ليس من الضروري الإفصاح عن هذه الفرضيات إما في حالة مخالفتها فيجب الإفصاح عن هذه المخالفة وأسبابها
2. يجب أن تتضمن البيانات المالية إفصاحا واضحا مؤجرا عن السياسات المحاسبية المستخدمة
3. يعتبر الإفصاح من أهم السياسات المستخدمة فهو مكمل للبيانات المالية والمحاسبية حيث يجب الإفصاح عن هذه السياسات في مكان واحد

4. لا يجوز تبرير أي معالجة محاسبية خاطئة للعناصر والتقارير والقوائم المالية وذلك بحجة الإفصاح عن هذه المخالفة

5. يجب الإفصاح عن أي تغيير يحدث في السياسات المحاسبية وعن أسباب هذا التغيير

6. في حالة حدوث تغيير في السياسات المحاسبية أن لهذا التغيير أثر هام على قيمة أعمال الفترة المحاسبية أو الفترات اللاحقة يجب حينئذ الإفصاح عن هذا التغيير وتحديد

7. عند إعداد البيانات المحاسبية يجب إظهار الأرقام المقارنة عن الفترة السابقة
المحددات أو العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح المحاسبي:

من أهم المحددات الرئيسية على نوعية وحجم الإفصاح بالقوائم المالية كما يلي: (أبوزيد، 2005: 586)

1. نوعية المستخدم المحاسبي: احتياجاتهم: لابد أن تعطي المؤسسات اهتماما خاصا في القوائم المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة فمن الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين الرئيسيين في كل دولة.

2. الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح: تختلف الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمدة بكل دولة، إذ نجد في العديد من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح غالبا ما تكون مزيجا من المؤسسات المهنية والحكومية من خلال القوانين واللوائح.

3. المنظمات والمؤسسات الدولية: بالإضافة إلى المؤسسات والقوانين المحلية تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، حيث تؤثر هذه المؤسسات بدرجات متفاوتة على الإفصاح ومن أهم هذه المؤسسات لجنة معايير المحاسبة الدولية التي قامت بإصدار العديد من المعايير المحاسبية الدولية التي تتعلق بالإفصاح وذلك بغرض تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي.

معوقات الإفصاح المحاسبي:

تتمثل معوقات الإفصاح المحاسبي في: (محمد، 2012: 21)

1. تساعد المنافسين في الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة، وهذا قد يضر بمصلحتها.

2. يؤدي إلى تحسين المناخ التفاوض مع الاتحادات العمالية مما يزيد التكاليف المترتبة على الشركة.
3. عدم قدرة مستخدمي المعلومات المحاسبية على فهم واستعمال كثير من المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها.
4. وجود مصادر بديلة تزود متخذي القرارات بالمعلومات اللازمة بتكلفة اقل من قيام الإدارة بنشرها في التقارير المالية الدورية.

5. عدم إلمام المنشآت بالاحتياجات المختلفة لفئات مستخدمي البيانات المالية من المعلومات. يرى الدارس أن التغلب على هذه المعوقات يتطلب تحديد من هو المستخدم الذي يتم توفير المعلومات المحاسبية له، وما هي أغراض استخدام هذه المعلومات المحاسبية، وطبيعة ونوع المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها، وأساليب الإفصاح وطريقة والمواعيد المناسبة للإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

المحور الثالث: محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

على ضوء الاهتمام المتزايد تجاه الرفاه الاجتماعي وحماية البيئة فيما يعرف بمفهوم التنمية المستدامة أصبحت الاقتصاديات الحديثة تتجه نحو المساهمة في تحقيق الرفاه الاجتماعي وهذا ما ناشدت به الأمم المتحدة بشأن قيام الدولة بمشاريع التنمية المستدامة على الصعيد الاجتماعي بجانب الاقتصادي والذي طرح خلال الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ام 1985م وذلك من خلال تغيير سياسة الدولة الاقتصادية والتشريعية اتجاه الرفاه الاجتماعي (السعد، 2007).

ولذلك يفترض على الدولة أن تلتزم المشروعات الاقتصادية بمراعاة استخدام الموارد الطبيعية بشكل عادل وكفؤ وأن يكون لها دور بارز في المساهمات الاجتماعية الايجابية من خلال تحملها للمسؤولية الاجتماعية. بهدف المساهمة في زيادة فاعليه قرارات الجهات المستفيدة من البيانات والمعلومات المحاسبية وتقديم الأداء لابد من الفصل بين البيانات المالية المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية عن الأنشطة الاجتماعية لكي يتسنى تقييم أداء المشروعات والمساعدة في اتخاذ القرارات بصورة أكثر فاعلية (يحيى، 2011).

تعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية امتدادا لنظرية لمحاسبة وحلقة من حلقاتها جاءت نتيجة للتطورات الحاصلة في البيئة الاقتصادية وثقافة المجتمع، وله أهمية بالغة الآن في ميدان البحوث المحاسبية والمؤسسات الاقتصادية على حد سواء. تعد محاسبة المسؤولية الاجتماعية من أحدث الفروع المحاسبية، حيث يكمن اهتمامها في قياس الأنشطة الاجتماعية والإفصاح عنها ضمن قوائم مالية اجتماعية، على الرغم من أن

المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية قد أصبحت حقيقة واقعية من الصعب على المشروع تجاهلها. إلا أنه لا يوجد اتفاق بين المحاسبين والدارسين على تصديق مجرد وواضح لها.

مفاهيم محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

عرفت المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بأنها منهج لقياس وتوصيل المعلومات المرتبطة على قيام الإدارة بمسؤولياتها الاجتماعية لمختلف الطوائف المستفيدة داخل المجتمع بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي للمشروع (سلامة، 1999: 17).

كما تم تعريفها بأنها المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي أحد مكونات المحاسبة بمفهومها الواسع والذي ينص على أن المحاسبة هي فن أو علم هدفه قياس وتفسير الأنشطة والظواهر التي لها أساساً طبيعية واجتماعية واقتصادية، ويتضح من تعريفه بأن ليس للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تعريف مستقل ولكن تدخل ضمن نطاق التعريف التام الشامل للمحاسبة (الفضل، 2002: 164).

كما تم تعريفها بأنها عملية اختبار متغيرات ومقاييس وإجراءات قياس الأداء الاجتماعي على مستوى الوحدة. ثم تقديم معلومات بطريقة منتظمة والتي تستخدم في تقييم الأداء الاجتماعي للوحدة، وإخيراً إيصال هذه المعلومات للأطراف المعنية داخل المجتمع سواء كانت هذه الأطراف من داخل المشروع أو خارجه (الشيرازي، 1999: 342).

ويعد هذا التعريف من أكثر التعاريف شمولاً حيث يبرز هذا التعريف اهتمام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بوظيفتي الأداء الاجتماعي للمشروعات والتقرير والإفصاح عن نتائج القياس بما يكفل إجراء تقييم الأداء الاجتماعي لأي مشروع من خلال متغيرات أو معايير تعد لهذا الغرض وذلك بخلاف التعاريف التي ركزت على الجانب المتعلق بقياس الأداء الاجتماعي دون الجانب الآخر المتضمن بإيصال نتائج القياس لجميع الأطراف المستفيدة (فضل، 2002: 164).

عرفت محاسبة المسؤولية الاجتماعية بأنها مجموعة من الإجراءات المحاسبة الخاصة بقياس النشاط الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية سواء كانت تلك الأنشطة إلزامية أو اختيارية وإعداد تقارير توضح حقيقة الأداء الاجتماعي وعرضها على الأطراف المستفيدين منها سواء كانوا من داخل المؤسسة أو خارجها (أيوب، 2006: 44).

أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

يمكن حصر الأهداف العامة لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في النقاط التالية:

1. تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمؤسسة التي لا تشتمل فقط على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية للمؤسسة، وإنما أيضاً تتضمن عناصر التكاليف والمنافع الخارجية (الاجتماعية) والتي

لها تأثير على فئات المجتمع وينبع هذا الدور من قصور المحاسبة التقليدية في مجال قياس الأداء الاجتماعي لمشروعات ويرتبط هذا الهدف بوظيفة القياس المحاسبي.

2. تقييم الأداء الاجتماعي لمشروعات وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت إستراتيجية المشروع وأهدافه تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من جهة ومع طموح المشروع للفرد بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح من جهة أخرى وتتمثل العلاقة بين أداء المؤسسات والرفاهية الاجتماعية. العنصر الجوهري لهذا الهدف من أهداف المحاسبة الاجتماعية ويرتبط هذا الهدف أيضا بوظيفة القياس المحاسبي.

3. الإفصاح عن الأنشطة التي يقوم بها المشروع الذي له اثار اجتماعية (أثر قرارات المحاسبة على تعليم بها وصحة العاملين وعلى تلوث البيئة واستهلاك الموارد) ويظهر هذا الهدف ضرورة للمشروع توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي ومدى مساهمته في تحقيق الأهداف الاجتماعية، وأيضا إيصال هذه البيانات للأطراف المستفيدة.

4. الداخلية والخارجية على حد سواء من أجل ترشيد القرارات الخاصة والعامة المتعلقة بتوجيه الأنشطة الاجتماعية وتحديد النطاق الأمثل سواء من وجهة نظر المستخدم أو المجتمع ويرتبط هذا الهدف بوظيفة الاتصال المحاسبي.

5. مساعدة الأجهزة التخطيطية في تحديد أولوية البرامج والأنشطة الاجتماعية التي تختص باهتمام كبير من الدولة والمشروعات الاقتصادية من خلال تحديد نقاط القوة والضعف في مستوى المساهمات الاجتماعية للمشروعات.

6. مساعدة إدارة المشروع في وضع البرامج الاجتماعية وتحديد مساهمتها اللازمة في ضوء الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

7. توافق بين إستراتيجية المشروع والأنشطة التي تؤثر على الموارد ومراكز الأفراد وقطاعات المجتمع التي تتماشى مع الأولويات الاجتماعية والطموح المقبول للأفراد.

8. العمل على إيجاد نظام معلومات متكامل يعكس أهداف وسياسات وبرامج وأداء ومساهمة المؤسسة في تحقيق الأهداف الاجتماعية، إذ أن من شأن هذا النظام تزويد الإدارة وأي جهة ذات علاقة بالمعلومات المفيدة في اتخاذ القرار المتعلق بالاختبارات الاجتماعية وتوزيع الموارد الاجتماعية.

9. إتاحة المعلومات المناسبة بالطريقة الأفضل لجميع القطاعات الاجتماعية وذلك على أهداف المشروعات وسياساتها وبرامجها وأدائها ومساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية (عيش، 2019).

اتجاهات محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

تتمتع محاسبة المسؤولية الاجتماعية بالعديد من الاتجاهات وتعتمد نشر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على ثلاث اتجاهات رئيسية وهي (بلقاير ، 1995):

1/ يحظى بمساهمة المجتمع التطوعية:

يحظى هذا الاتجاه بنوع من الاهتمام المتزايد خاصة في البلدان التي بدأت تهتم بمفهوم المسؤولية الاجتماعية حديثاً أو يظهر هذا الاهتمام على شكل هيئات خيرية ومساعدات على المدى الطويل في مجالات حساسة كقطاع الصحة والتعليم ومختلف البرامج التطوعية الخيرية.

2/ العمليات الجوهرية للأعمال وسلسلة القيم:

تتجسد أفكار مسيري المؤسسات وأراءهم الأساسية لنشر محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات باعتبارهم رواد هذه المؤسسات من خلال العمل على تحسين ظروف العمل والاهتمام بالعمل على ترشيد استعمال الموارد الطبيعية وتقليل من المخالفات بطريقه تسمح بالحفاظ على البيئة.

3/ حشد التأييد المؤسسي وحوار السياسات والبناء المؤسسي:

تعمل إدارة المؤسسات على وضع الوعي والأفكار التي تسمح بتهيئة الأوضاع التي تساهم في تحقيق التوازن بين المتطلبات المتعرضة لتعظيم الأرباح والمبادئ على المستوى الداخلي إما على المستوى الخارجي فيسعى المدراء و المسيرين على المشاركة في البرامج التنموية والمبادرات التطوعية.

مبادئ محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

ترتكز المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على مبادئ محددة تتمثل في الاتي (Gorege, 2006):

1/ التوازن: ويقصد به التوازن بين جميع النسب الكمية والنوعية.

2/ تعدد الأبعاد: اعتبار كل الأداء المطروحة من قبل الأفراد والجماعات مهمة بالنسبة للمؤسسة.

3/ الاستمرارية: استمرار المؤسسة في تحمل مسؤوليتها الاجتماعية وتقييمها حسب قواعد سوية أو عدة فترات.

4/ الإفصاح: تقديم معلومات للمساهمين وباقي الفئات الأخرى عن مدى تحمل المشروع للمسؤوليات الاجتماعية بشكل سهل وواضح.

فروض المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

تقوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على أربعة فروض أساسية تتمثل في الاتي (الاسيوطي، 2008):

1. يقع على عاتق المؤسسة الخدمات ومسؤوليات تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وهي تقوم بقبول هذه الالتزامات والمسؤوليات.

2. تتصف الموارد الاقتصادية للمجتمع بالندرة ويتوجب استقلالها بفاعلية قصوى مما يسمح بتعظيم العائد الاجتماعي المحقق من الاستثمار الاجتماعي.

3. لا تعد الموارد الاقتصادية العامة التي تستنفذها المؤسسة في نشاطها الاستغلالي كالماء مثلاً كسيلها مجانية وإنما موارد اقتصادية اجتماعية يتوجب على المؤسسة تعويض المجتمع عما تستنفذه منها.

4. للمجتمع الحق في الاطلاع على مدى تنفيذ المؤسسة لمسؤوليتها تجاهه. وذلك ضمن الأسس والمبادئ المتعارف عليها للإفصاح المحاسبي.

أسباب زيادة الاهتمام بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

هناك العديد من الأسباب والعوامل التي أدت لزيادة الاهتمام بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أهمها (الشفيع، 2021):

1. الأثر السلبي لقيام الصناعات الحديثة ودورها في القضاء على الثروات الطبيعية وتلويث البيئة والإضرار بالمصلحة العامة للإنسان والكائنات الحية الأخرى.
2. الضغوط التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية من أجل إلزامها بالمشاركة في معالجة مشكلاتها البيئية، بحيث تتحمل هذه المؤسسات تكاليف إزالة الآثار السلبية التي أحدثتها أنشطتها الإنتاجية.
3. عدم قدرة الحكومات لوحدها على حل المشاكل البيئية التي لوثتها مؤسسات الأعمال وتحمل المجتمع جزء كبير من مخلفاتها.
4. مطالبة منظمات المجتمع المدني في تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان وعرض الكثير من دول العالم تنفيذ برامج تنمية الموارد البشرية.
5. التغيرات القيمة في المجتمعات الإنسانية والنظرية الحديثة للفرد والمجتمع، والدعوة إلى إيجاد التوازن بين مصالح المؤسسات المجتمع بفئاته المتعددة.

مزايا تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

تتمثل مزايا المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في ما يلي (مطر والاسيوطي، 2008: 424): يعمق هذا النظام الدور الاجتماعي لمؤسسات الأعمال المختلفة بتحفيزها لخدمة البيئة التي تعمل فيها ومشاركة الدولة أعباء التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

1. يوفر هذا النظام الفرصة لإدخال البعد والعامل الاجتماعي في أنظمة الحسابات القومية وهذا يوفر ميزتين مهمتين:
2. توفير معلومات تعلي قدر كبير من الأهمية تستخدمها الجهات المختصة بوضع الخطط التنموية على المستوى القومي.

3. توفير الفرصة لتحسين الأسس والأساليب المتبعة في قياس الناتج المحلي الإجمالي وكذلك معدلات النمو المحقق فيه، بما يتماشى مع النظام المصحح بيئياً لقياس هذا الناتج والذي افتتحته الأمم المتحدة عام 1993م

كذلك قيان الشركات بدورها تجاه المسؤولية الاجتماعية يتضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بوجودها والمساهمة من إنجاح أهدافها علاوة على المساهمة في سد احتياجات المجتمع ومتطلباته الحياتية والمعيشية الضرورية إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة من خلال إقامة مشاريع خيرية واجتماعية ذات طابع تنموي.

المحور الرابع: الدراسة الميدانية وتحليل البيانات واختبار الفرضيات:

أولاً: مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي المصارف التجارية العاملة بمدينة الدمازين، وكانت الاستبانة مصدراً رئيسياً للحصول على البيانات اللازمة للدراسة، وقد تم التحليل الإحصائي لعينة قوامها 45 مفردة وتم استخدام الاختبارات الإحصائية الاتية: الوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية والاختبارات الاستدلالية واختبار الفرضيات.

ثانياً: فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للخصائص المالية والتشغيلية (حجم المصرف، الربحية) على مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف العاملة بالسودان.

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمحددات الحوكمية والتنظيمية (تركيبة مجلس الإدارة، التشريعات، والضغوطات التنظيمية) على مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف العاملة بالسودان.

ثالثاً: صدق الاستبانة وثباتها:

الصدق الظاهري: تم التحقق من الصدق الظاهري بعرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المتخصصين في المحاسبة وتم اجراء التعديلات اللازمة وفق ملاحظاتهم.

جدول (1)

الصدق البنائي:

القرار	Sig.	معامل الارتباط	المحور	م
--------	------	----------------	--------	---

دال	0.000	0.692	الخصائص المالية والتشغيلية ↔ الإفصاح المحاسبي	1
دال	0.000	0.725	المحددات الحوكمية والتنظيمية ↔ الإفصاح المحاسبي	2

تظهر النتائج وجود ارتباط دال بين كل محور والدرجة الكلية، بما يدعم الصدق البنائي لأداة القياس.

جدول (2)

ثبات الاستبانة باستخدام كرونباخ ألفا

الحكم	Cronbach's Alpha	عدد الفقرات	المحور	م
ثبات مرتفع	0.903	10	الخصائص المالية والتشغيلية والإفصاح	1
ثبات مرتفع	0.891	10	المحددات الحوكمية والتنظيمية والإفصاح	2
ثبات مرتفع	0.850	20	جميع الفقرات	

بلغ معامل كرونباخ ألفا الكلي 0.850 وهي قيمة تشير الى مستوى جيد من الاتساق الداخلي.

جدول (3)

رابعاً: الإحصاءات الوصفية

أعلى	أدنى	الانحراف المعياري	المتوسط	المتغير
4.8	2.8	0.485	3.604	الخصائص المالية والتشغيلية
5.0	2.8	0.518	3.804	مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية
4.4	2.4	0.485	3.458	المحددات الحوكمية والتنظيمية
5.0	2.0	0.597	3.591	مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

تشير النتائج الى اتجاه إجابات العينة نحو مستوى مرتفع نسبيا في متغيرات الدراسة مع تباين مقبول بين الاستجابات.

جدول (4)

خامسا: اختبار التوزيع الطبيعي

القرار	Sig.	Kolmogorov-Smirnov	المتغير
طبيعي	0.225	0.152	الخصائص المالية والتشغيلية
طبيعي	0.094	0.180	الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية
طبيعي	0.261	0.147	المحددات الحوكمية والتنظيمية
طبيعي	0.654	0.106	الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

جاءت القيم الاحتمالية أكبر من 0.05 مما يسمح باستخدام الاختبارات المعملية.

سادسا: اختبار الفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للخصائص المالية والتشغيلية ممثلة في حجم المصرف والربحية) على مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وتم استخدام الانحدار الخطي البسيط بحيث 1X تمثل الخصائص المالية والتشغيلية المتغير المستقل و Y يمثل مستوى الإفصاح المتغير التابع.

جدول (5)

التفسير	Sig.	القيمة	البيان
معنوي	0.0031	1.480	الثابت
موجب ومعنوي	0.0000	0.645	B معامل الانحدار
دال احصائيا	0.0000	4.971	T اختبار
ارتباط طردي		0.604	R معامل الارتباط
يفسر 36.5%		0.365	2R معامل التحديد
النموذج المعنوي	0.0000	24.714	F اختبار

$$\hat{Y} = 1.480 + 0.645X \quad 1 \text{ معادلة الانحدار}$$

بلغ معامل الارتباط 0.604 وبلغ معامل التحديد 0.356 أي ان الخصائص المالية والتشغيلية بلغ تفسر نحو 36.5% من التباين في مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية. كما قيمة F المحسوبة 24.714 مقابل القيمة الجدولية 2.017، في مستوى دلالة 0.000.

الاستنتاج: تدعم النتائج الفرضية الأولى، حيث ظهر أثر موجب ودال احصائيا للخصائص المالية والتشغيلية على مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

سابعاً: اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمحددات الحوكمية والتنظيمية ممثلة في تركيبة مجلس الإدارة والتشريعات والضغوطات التنظيمية، على مستوى الإفصاح المحاسبي، تم استخدام الانحدار الخطي البسيط بحيث $2X$ تمثل المحددات الحوكمية والتنظيمية المتغير المستقل و y تمثل الإفصاح المحاسبي عم المسؤولية الاجتماعية المتغير التابع

جدول (6)

التفسير	Sig.	القيمة	البيان
معنوي	0.0153	1.423	الثابت
موجب ومعنوي	0.0003	0.627	B معامل الانحدار
دال احصائيا	0.0003	3.888	T اختبار
ارتباط طردي		0.510	R معامل الارتباط
يفسر 26.0%		0.260	معامل التحديد R^2
النموذج المعنوي	0.0003	15.120	F اختبار

$$\hat{Y} = 1.423 + 0.627X \quad 2 \text{ معادلة الانحدار}$$

بلغ معامل الارتباط 0.510، وبلغ معامل التحديد 0.260، أي ان المحددات الحوكمية والتنظيمية المحسوبة t تفسر نحو 26% من التباين في مستوى الإفصاح المحاسبي، كما بلغت قيمة F 15.120 مقابل القيمة الجدولية 2.017.

الاستنتاج: تدعم النتائج الفرضية الثانية، حيث ظهر أثر موجب ودال احصائيا للمحددات الحوكمية والتنظيمية على مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

ثامنا: ملخص اختبار الفرضيات

جدول (7)

القرار	Sig.	F	T	R ²	R	الفرضية
تحققت	0.0000	24.714	4.971	0.365	0.604	الأولى
تحققت	0.0003	15.120	3.888	0.260	0.510	الثانية

تاسعا: النتيجة العامة للتحليل

تشير نتائج التحليل الاحصائي الى ان الخصائص المالية والتشغيلية، والمحددات الحوكمية والتنظيمية، تمثل محددات ذات أثر احصائي في مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية. وتدعم نتائج الانحدار الخطي البسيط الفرضيتين محل الدراسة بما يشير الى أهمية العوامل المرتبطة بخصائص المصرف من جهة وبالحوكمة والتشريعات والضغوط التنظيمية من جهة أخرى، في تفسير مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

- يتأثر مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بالخصائص المالية والتشغيلية للمصارف التجارية العاملة في السودان.
- يسهم حجم المصرف بشكل واضح في تحديد مستوى اهتمامه بالإفصاح عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية والبيئية.
- ترتبط ربحية المصرف ارتباطاً مباشراً بمستوى الإفصاح عن أنشطته ومبادراته المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في السودان.
- تختلف مستويات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بين المصارف التجارية العاملة في البيئة السودانية بشكل ملحوظ.
- تؤثر ممارسات الحوكمة المصرفية تأثيراً واضحاً في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمصارف التجارية السودانية.

- تسهم القوانين والتشريعات المصرفية في توجيه المصارف نحو تحسين الإفصاح عن أنشطتها الاجتماعية والبيئية بفعالية.
- تمثل الضغوط التنظيمية والرقابية أحد العوامل المؤثرة في اهتمام المصارف بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بشكل مستمر.
- يساعد الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في تعزيز شفافية المصارف تجاه المودعين والمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين.
- يساهم وجود أطر تنظيمية ومحاسبية واضحة في تحسين ممارسات الإفصاح الاجتماعي بالمصارف التجارية العاملة بالسودان.
- تحتاج المصارف التجارية العاملة بالسودان إلى تطوير ممارساتها المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمواكبة المعايير الحديثة.

ثانياً: التوصيات.

- إصدار دليل مصرفي موحد من بنك السودان المركزي يحدد بوضوح موضوعات الإفصاح الإلزامية عن المسؤولية الاجتماعية ومؤشرات قياسها وطريقة عرضها في التقارير السنوية للمصارف.
- إلزام المصارف التجارية بإدراج تقرير مستقل عن المسؤولية الاجتماعية ضمن تقاريرها السنوية، يتضمن بيانات كمية ووصفية عن المبادرات الاجتماعية والبيئية وتكاليفها ونتائجها.
- إنشاء وحدة متخصصة بالمسؤولية الاجتماعية في كل مصرف، تتولى حصر الأنشطة الاجتماعية والبيئية وقياسها وإعداد التقارير الخاصة بها وفق معايير موحدة.
- تدريب المحاسبين والمراجعين والعاملين في إدارات التقارير والحوكمة على أساليب جمع بيانات المسؤولية الاجتماعية وقياسها وعرضها وفق متطلبات الإفصاح المعتمدة.
- تفعيل دور الجهات الرقابية في متابعة جودة الإفصاح الاجتماعي واستمراريته، وربط الالتزام به ببرامج الرقابة المصرفية والتقييم السنوي للمصارف.
- تطوير مؤشر وطني لقياس مستوى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف السودانية، بما يتيح المقارنة بين المصارف ويشجع المنافسة الإيجابية في تحسين الشفافية الاجتماعية

المصادر والمراجع:

1. الشفيق، عبد القادر (2021)، "مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحديث جودة القوائم المالية"، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 10، العدد 2.
2. مطر، محمد الأسويطي وموسى (2008)، "التأصيل النظري للممارسات المهنية والمحاسبة"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن.
3. عمار بن عيش، (2019)، "مشاكل القياس والإفصاح عن القضايا المحاسبية المعاصرة"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.
4. بلقاير، محمد جواد ومحمد السعيداني (بدون سنة)، "المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والتدقيق الاجتماعي"، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 1، العدد 1، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر.
5. الشيرازي، عباس مهدي (1990)، "نظرية المحاسبة"، دار السلاسل، الكويت، ص 342.
6. أيوب، لقمان محمد (2006)، "تقويم مدى ملاءمة معايير المحاسبة الدولية في تطوير المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية"، مجلة بحوث مستقبلية، المجلد 1، العدد 4، جامعة كربلاء، العراق.
7. السعد، صالح (2007)، "المراجعة البيئية في المملكة العربية السعودية: الممارسات الحالية والنظرة المستقبلية - دراسة ميدانية استكشافية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 21، العدد الثاني، الرياض.
8. يحيى، وآخرون (بدون سنة)، "أهمية المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية في عملية التحليل المالي بالتطبيق على شركة الخازر لإنتاج المواد الإنشائية"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 24، العدد 67، بغداد.
9. سلامة، نبيل (1999)، "بحوث في المحاسبة والمراجعة الاجتماعية"، مكتبة جلاء الحديثة، الطبعة الثانية، بورسعيد، مصر.
10. الفضل، مؤيد وآخرون (2002)، "المشاكل المحاسبية المعاصرة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
11. مسعود، خالد ويونس قطاني (2020)، "استخدام محاسبة المسؤولية الاجتماعية كأداة للرقابة بالمؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة: المؤسسة الاقتصادية نفطال"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة بسكرة.
12. هباش، مريع سعد وأحمد مسفوة المالكي (2018)، "الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية"، مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية، المجلد 5، العدد 1.

13. عنيزة، حسين هادي وماهر ناجي علي (2013)، "تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم - دراسة تطبيقية واستطلاعية"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 9، العدد 26، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد.
14. مزيمش، أسماء وعبد القادر عوادي ومحمد الطيب فويدر (2018)، "تحديات القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية البيئية"، مجلة المهل الاقتصادي، المجلد 1، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر.
15. البعلبكي، منير رمزي (2008)، "المورد الحديث"، دار العلم للطباعة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.
16. خضر، أحمد علي (2012)، "الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات"، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر.
17. عابدين، عدنان (2005)، "معجم المصطلحات المحاسبية والمالية والإدارية"، ناشرون، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان.
18. العباش، عجلان وغلاب فاتح (2009)، "دور الإفصاح والشفافية والحوكمة المصرفية في تمويل التنمية المستدامة"، الملتقى الدولي العلمي: أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة الوسيلة، الجزائر، 10-11 نوفمبر.
19. أبوزيد، مبروك (2005)، "المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية"، دار إيتراك، القاهرة، مصر.
20. لطفي، أمين السيد أحمد (2008)، "علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة بكفاءة سوق الأوراق المالية"، الدار الجامعية، مصر.
21. الدين، محمد فواد وعبد المنعم بهجت (1986)، "الإفصاح في القوائم المالية وموقف المراجع الخارجي منه"، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.
22. محمد، موفق عبد الحسين (2012)، "مدى التزام الشركات العامة بمتطلبات الإفصاح في التقارير المالية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 7، العدد 18، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.
23. أبو زيد، محمد المبروك (2005)، "المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية"، إيتراك للطباعة والنشر، مصر.
24. لطفي، أمين السيد أحمد (1998)، "الإفصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة ودور إجراءات مراقب الحسابات وفقاً للمعايير المحاسبية المهنية"، دار النهضة، القاهرة.

25. الرويتع، سعيد بن صالح (2000)، "مدى ملائمة معايير المحاسبة والمراجعة الدولية في ظل الظروف البيئية"، مجلة التجارة للبحوث العلمية، العدد 1، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
26. زعرور، نعيمة د. وسيلة السيني (2020)، "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (1): دراسة حالة بنك البركة الإسلامي الجزائر"، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 1.
27. يلقاير، محمد جواد وأحمد ياسين وجواوي محمد الصادق (2019)، "المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والتدقيق الاجتماعي"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 2، العدد 2، ديسمبر.
28. Ciprain, Gajo George (2006) social accounting to make the social results visible, .
valahia university of targoviste Romania. .